== (مفتاح غيب الجمع والوجود) ==

المؤلف: الشيخ **صدر الدين القونوي** (ت 673هـ).

موضوع الكتاب: محور كتاب **مفتاح غيب الجمع والوجود** للعارف صدر الدين القونوي يدور حول بيان تنزّلات الوجود الحقّ،وحقيقة الإنسان الكبير الذي هو العالم،وحقيقة الإنسان الصغير الكامل الذي يُقابل بذاته وصفاته الحقّ والعالم. وهذا الإنسان الكامل هو النبي سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ووُرّاثه الكمّل.. يقول العارف القونوي في مقدمة الكتاب: واعلم أن هذا الكتاب لم يوضع لكافة الناس وعامّتهم،بل ولا للخاصة،ولكن لقوم هم من **خلاصة الخاصة**،ينتفعون به في أثناء سلوكهم قبل التحقّق بغاياتهم،ويتذكّرون بنكته سرّ بداياتهم فيَكمُلون ويُكمّلون،ويشكرون ويستزيدون بما يستبصرون فيزدادون اهـ.. **العلم الإلهي**: **العلم الإلهي له الإحاطة** بكل علم إحاطة متعلّقه وهو الحق تعالى بكل شيء،وله موضوع ومَبادٍ ومسائل. وموضوع كل علم ومبادئه ومسائله،فروع موضوع العلم الإلهي وفروع مباديه وفروع مسائله. **فموضوعه** الخصّيص به: وجود الحقّ سبحانه. و**مبادئه**: أمّهات الحقائق اللاّزمة لوجود الحقّ،وتسمّى **أسماء الذات**. فمنها: ما تعيّن حُكمه في العالم وبهِ يُعلم،إما من **خلف حجاب الأثر** وهو حظّ العارفين من الأبرار،وإما أن **يُدرك كشفاً وشهوداً** بدون واسطة ولا حجاب وهو وصف المقرّبين والكمّل. والقسم الآخر من الأسماء الذاتية: ما لم يتعيّن له حُكم في العالم،وهو الذي **استأثر الحق به في غيبه**.. وتلي أسماء الذات **أسماء الصفات** التابعة،ثمّ **أسماء الأفعال** والنّسب والإضافات التي بين أسماء الذات وأسماء الصفات،وبين أسماء الصفات وأسماء الأفعال. و**المسائل**: هي عبارة عمّا يتّضح بأمّهات الأسماء التي هي المبادئ،ومن حقائق متعلقاتها والمراتب والمواطن. ونسبة تفاصيل أحكام كل قسم منها ومحلّه،وما يتعيّن بها وبآثارها من النعوت والأوصاف والأسماء الفرعية وغير ذلك. ومرجع كلّ ذلك إلى أمرين وهما: **معرفة ارتباط العالم بالحق والحق بالعالم**،وما يمكن معرفته من المجموع وما يتعذّر.. ومبادئ العلم الإلهي ومسائله يأخذها من لا يعرفها مسلّمة من العارف المتحقّق بها،إلى أن يتبيّن له وجه الحق والصواب فيها فيما بعد،إما بدليل معقول إن تأتّى ذلك للعارف المُخبر واقتضاه حكم حاله ووقته ومقامه الذي أقيم فيه،وإما أن يتحقّق السّامع صحّة ذلك ويلوح له وجه الحق فيه بأمر يجده في نفسه من الحق لا يفتقر فيه إلى سبب خارجي كالأقيسة ونحوهما.. ولما كان **شرف كل علم إنما هو بحسب معلومه ومتعلّقه**،كان العلم الإلهي أشرفها لشرف متعلّقه وهو الحقّ،فكانت الحاجة إلى **معرفة موازينه وتحصيل ضوابط أصوله وقوانينه** أمسّ. وإنه وإن قيل فيه إنه لا يدخل تحت حكم ميزان،فذلك لكونه أوسع وأعظم من أن ينضبط بقانون مُقنّن أو ينحصر في ميزان معيّن،لا لأنه لا ميزان له،بل قد صحّ عند الكمّل من ذوي التحقيق من أهل الله أن **له بحسب كل مرتبة واسم من الأسماء الإلهية ومقام وموطن وحال ووقت وفهم وشخص ميزاناً** يُناسب المرتبة والاسم وما عددناه. وبه يتمكّن الإنسان من التفرقة بين الإلقاء الصحيح الإلهي أو الملَكي،وبين الإلقاء الشيطاني ونحوه ممّا لا ينبغي الوثوق به. و**كتابة هذا الفن لا يكون عن سابق تأمّل ولاحق تدبّر وتعمّل**،وما وقع فيه ممّا يوهم الاشتراك مع علماء الرسوم من لفظ واصطلاح،فذلك ليس عن قصد التقيّد بذلك الاصطلاح،بل لأمرين آخرين: أحدهما: أن تلك العبارة المصطلح عليها في ذلك الموضع تكون أنسب وأتمّ تأديّة للمعنى المراد بيانه من غيرها من العبارات بالنّسبة لما في نفس المتكلم. والسبب الآخر: هو حيطة المقام المتكلم منه واشتماله على ما يرد على المحجوب المتوجّه بفكره وعلى المعتنى به المتوجّه بقلبه،لكن يأخذه المتوجه بقلبه كشفاً وشهوداً دون تعمّل بمحلّ طاهر لا شوْب فيه،فتبقى طهارة الوارد على أصلها. ويتلقّى المحجوب الأمر من خلف حجاب الفكرة والبشرية بتعمّل ومحلّ غير طاهر،فيكتسي الوارد الشّوب والشّين. فيصير الأمر ذا صورتين وتتميّز الكلمة إلى كلمتين،لسعة العطاء الإلهي وتحقيق حكم القبضتين لقوله تعالى: (كلاً نمدّ هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظوراً). **فمن رزق الطهارة حتى عن الإخلاص فقد منح الخلاص**.. **مراتب التأثير**،**مَنشأ الأثر الإلهي**: مراتب التأثير أربعة: رتبة في **نفس المؤثّر**،والثانية في **الذهن**،والثالثة في **الحسّ**،والرابعة **الجامعة** المشتملة على الثلاثة المذكورة. وهذه بعينها مراتب التصورات: فأوّلها **التصور المطلق الروحي والفطري البديهي**،ثمّ **التصور الذهني الخيالي**،والثالث **الحسّي**،والرابع **الجامع للكلّ**.. **فلا أثر إلا لباطن**،وإن أضيف إلى ظاهر لغموض سرّه وصعوبة إدراكه بدون ظاهر.. و**منشأ الأثر الإلهي** لإيجاد العالم الذي هو ينبوع سائر الآثار هو **باعث المحبّة الإلهية** الظاهر الحكم في الوجود المُقترن بأعيان الممكنات،وذلك بحسب **مرتبة الألوهية**،وبحسب نسبها المتعيّنة في مرتبة الإمكان بأعيان المكونات فرعاً وأصلاً،جزءً وكُلاً.. **قاعدة تحقيقية في التنزيه والتشبيه**: ومن جملة قوانين التحقيق المدركة كشفاً وشهوداً،العظيمة الجدوى لسريان حكمها في مسائل شتّى من أمهات المسائل العزيزة،وهو: أن كل ما لا تحويه الجهات،وكان في قوته أن يظهر في الأحياز،فظهر بنفسه أو توقّف ظهوره على شرط أو شروط عارضة أو خارجة عنه،ثمّ اقتضى ذلك الظهور واستلزم انضياف وصف أو انضياف أوصاف إليه ليس شيء منها يقتضيه لذاته: فإنه لا ينبغي أن يُنفى عنه تلك الأوصاف مطلقاً ويتنزّه عنها،وتُستبعد في حقّه وتُستنكر،ولا أن تثبُت له أيضاً مطلقاً ويُسترسل في إضافتها إليه،بل هي ثابتة له بشرط أو بشروط،ومُنتفيّة عنه كذلك. وهي له في الحالتين وعلى كلا التقديرين **أوصاف كمال لا نقص**،لفضيلة الكمال المستوعب والحيطة والسّعة التامّة،مع فرط النزاهة والبساطة. ولا يُقاس غيره ممّا يوصف بتلك الأوصاف عليه،لا في ذمّ نسبي ولا في محمدة.. وهذا الأمر شائع في ما **لا يتحيّز**،سواء كان تحقّقه بنفسه كالحق سبحانه وتعالى أو بغيره كالأرواح الملَكية وغيرها من المُتروحنين. وهذه القاعدة من عرفها وكُشف له عن سرّها،عرف سرّ الآيات والأخبار التي توهم التشبيه عند العقول الضعيفة،واطّلع على المراد منها،فسَلم من ورطتي التأويل والتشبيه،وعاين الأمر كما ذكرنا مع كمال التنزيه،وعرف أيضاً سرّ تجسّد الأرواح الملَكية.. **علم عزيز خفيّ لطيف**،**الوجود المحض**: اعلم أن **الحقّ** هو **الوجود المحض** الذي لا اختلاف فيه،وأنه واحد وحدة حقيقية لا يتعقّل في مقابله

كثرة،ولا يتوقّف تحقّقها في نفسها ولا تصورها في العلم الصحيح المحقّق على تصوّر ضدّ لها،بل هي لنفسها ثابتة مُثبِتة لا مُثبَتة. فهو سبحانه من حيث اعتبار وحدته وتجرّده عن المظاهر وعن الأوصاف المنضافة إليه،من حيث المظاهر وظهوره فيها،لا يُدرك ولا يُحاط به ولا يُعرف ولا يُنعت ولا يوصف. وكلّ ما يُدرك في الأعيان ويُشهد من الأكوان،فإنما ذلك المُدرَك ألوان وأضواء وسُطوح مختلفة الكيفيّة،متفاوتة الكميّة. وأمثلتها تظهر في عالم الخيال المتّصل بنشأة الإنسان أو المنفصل عنه من وجه على نحو ما في الخارج أو ما مُفرداته في الخارج،**وكثرة الجميع محسوسة والأحدية فيها معقولة** وإلا فمحدوسة،وكل ذلك **أحكام الوجود**،أو قُل: **صور نسب علمه** أو صفاته اللاّزمة له من حيث اقترانه بكل عين موجود لسرّ ظهوره فيها وبها ولها وبحسبها،ليس هو الوجود الحق،فإن **الوجود واحد ولا يُدرك بسواه من حيث ما يغايره**.. **ولم يصحّ الإدراك للإنسان من كونه واحداً وحدة حقيقية** كوحدة الوجود،بل إنما يصحّ له ذلك من كونه حقيقة متّصفة بالوجود والحياة وقيام العلم به والإرادة،وثبوت المناسبة بينه وبين ما يروم إدراكه،مع ارتفاع الموانع العائقة عن الإدراك. **فما أدرك ما أدرك إلا من حيث كثرته،لا من حيث أحديّته**.. **الوجود في الحقّ عين ذاته**،وفيما عداه أمر زائد على حقيقته. و**حقيقة كل موجود** عبارة عن **نسبة تعيّنه في علم ربّه** أزلاً وأبداً،ويسمّى باصطلاح المحققين من أهل الله **عَيناً ثابتة**،وباصطلاح غيرهم: **ماهية**،والمعلوم المعدوم والشيء الثابت،ونحو ذلك. و**الحقّ سبحانه من حيث وحدة وجوده لم يصدُر عنه إلا الواحد** لاستحالة إظهار الواحد غير الواحد،وذلك عندنا هو **الوجود العالِم المُفاض على أعيان المكوَّنات**،ما وُجد منها وما لم يوجد ممّا سبق العلم بوجوده. وهذا **الوجود مشترك** بين القلم الأعلى (العقل الأول)،الذي هو أول موجود،وبين سائر الموجودات. فإنه ما ثمّة عند المحققين إلا الحقّ والعالَم،و**العالم ليس بشيء زائد على حقائق معلومة لله تعالى** أزلاً،معدومة أولاً،متصّفة بالوجود ثانياً. والحقائق من حيث معلوميتها وعدميتها لا توصف بالجَعْل عند المحققين من أهل الكشف والنظر أيضاً،إذ **المجعول هو الموجود**،فما لا وجود له لا يكون مجعولاً،ولو كان كذلك لكان للعلم القديم في تعيّن معلوماته فيه أزلاً أثر.. فلو قيل بجعلها لزم: إما مُساوقتها للعالِم بها في الوجود،أو أن يكون العالِم بها محلاً لقبول الأثر من نفسه في نفسه وظرفاً لغيره،وكل ذلك باطل لأنه قادح في صرافة وحدته سبحانه أزلاً،قاضياً بأن الوجود المفاض عَرَض للأشياء موجودة لا معدومة،وكل ذلك محال من حيث إنه تحصيل للحاصل.. فالوجود واحد،وهو مشترك بين سائرها،مُستفاد من الحق تعالى. ثمّ إن هذا **الوجود الواحد العارض للممكنات المخلوقة ليس بمغاير في الحقيقة للوجود الحق الباطن المجرّد عن الأعيان والمظاهر إلا بنسب واعتبارات**: كالظهور والتعيّن والتعدّد الحاصل بالاقتران،وقبول حُكم الاشتراك،ونحو ذلك من النعوت التي تلحقه بواسطة التعلّق بالمظاهر. و**ينبوع مظاهر الوجود** باعتبار اقترانه وحضرة تجلّيه ومنزل تعيّنه وتدلّيه: **العماء،مقام التنزّل الرباني ومنبعث الجود الذاتي الرحماني من غيب الهوية وحجاب عزّة الأنيّة**. وفي هذا العماء يتعيّن مرتبة النكاح الأول الغيبي الأزلي الفاتح لحضرات الأسماء الإلهية بالتوجّهات الذاتية الأزليّة.. فمنشأ تعلّق علمه بالعالَم من عين علمه بنفسه،وظهور هذا التعلّق بظهور نِسَب علمه التي هي معلوماته.. ليس بينه وبين الأشياء نسب إلا العناية،ولا حجاب إلا الجهل والتلبيس والتخييل،لغاية قُربه ودُنوّه وفرط عزّته وعلوّه. و**عنايته** في الحقيقة **إفاضة نوره الوجودي** على من انطبع في مرآة عينه التي هي نسبة معلوميته،واستعدّ لقبول حُكم إيجاده ومظهريته سبحانه.. ومتى أدرِك سبحانه أو شوهد أو خاطَب أو خوطِب،فمن وراء حجاب عزّته في مرتبة نفسه بنسبة ظاهريته وحكم تجلّيه في منزل تدلّيه من حيث اقتران وجوده التامّ بالممكنات وشروق نوره على أعيان الموجودات،وليس غير ذلك.. وبتجلّيه الوجودي ظهرت الخَفيّات وتنزّلت من الغيب إلى الشهادة البركات،من حيث أسمائه الباسط والمُبدئ،وبارتفاع حكم تدلّيه تخفى وتنعدم الموجودات باسميه القابض والمُعيد. إنه تعالى مُحتجباً بعزّه كان غيوراً،وإن أحبّ أن يُعرف دَنا وظهر فيما شاء كيف شاء،وكان وَدوداً. وبالمحبّة يُبدئ من كونه مُحباً،وهي تُبديه،وبها من كونه مُحباً ومحبوباً يُعيد. كل شيء في قبضته ومقهور تحت قوة بطشه،لقوة فعله وضعف المنفعل. و**مظهر قدرته** وآلة حكمته في فعله بسنّته،ومحلّ ظهور سرّ القبض والبسط والإبداء والإخفاء والغيب والشهادة والكشف والحجاب الصوري النّسبي الذي به يفعل تعالى ما ذكر،لا مطلقاً،هو **العرش المجيد**. ولمّا كان الحق سبحانه من حيث حقيقته في حجاب عزّه،لا نسبة بينه وبين ما سواه،كان الخوض فيه من هذا الوجه والتشوّق إلى طلبه تضييعاً للوقت وطلباً لما لا يمكن تحصيله ولا الظفر به إلا بوجه جُملي،وهو أن ما وراء ما تَعيّن أمراً به يظهر كل متعيّن.. لكن لهذا الوجود الحقّ من حيث مرتبته عُروض وظهور في نِسَب عِلمه التي هي الممكنات،ويتبع ذلك العروض والظهور أحكام وتفاصيل وآثار بها تتعلّق المعرفة التفصيليّة،وفيها ومنها يقع الكلام،وأما ما وراء ذلك: فلا لسان له ولا خطاب له يُفصّله،بل الإعراب عنه يزيده إعجاماً والإفصاح إبهاماً.. **الوجود الإلهي في الأعيان**،**مرتبة الألوهية**: للوجود الإلهي من حيث عروضه للأعيان بحسب كل اقتران وتعيّن،ظهوراً يستلزم أحكاماً شتّى،ولتلك الأحكام أيضاً صلاحيّة التعيّن بالوجود الحقّ: إما في بعض المراتب الوجودية،وإما في جميعها. وهي تنقسم أوّل ما تنقسم قسمين: القسم الأول: **لا حكم للإمكان فيه إلا من وجه واحد**،وهو كونه في حقيقته ممكناً مخلوقاً،فإمكانه فيه معقول بالنظر إليه،فلا يتوقّف قبوله للوجود من موجده واتّصافه به على شرط غير الحق سبحانه. وهذا القسم له **الأوليّة الوجودية في مرتبة الإيجاد** والقُرب التامّ من الحق تعالى في حضرة أحديّته،إذ **لا واسطة بينه وبين ربّه**. ويختصّ بهذه المرتبة: **القلم الأعلى** و**الملائكة المهيّمة**،والكمّل والأفراد من بعض الوجوه. والقسم الآخر: مع أنه ممكن في ذاته،**متوقّف على أمر وجوديّ**،غير محض الوجود الحق. فله نسبتان،وتعلّقه بالحق سبحانه ليس من وجه واحد ونسبة واحدة،بل من وجهتين مختلفتين بنسبتين مختلفتين: الوجه الواحد **مرتبة الواسطة والشرط وحُكمها**،والوجود الآخر هو المسمّى بـ**الوجود الخاصّ**. وهذا القسم الثاني ينقسم ثلاثة أقسام: قسم **لا واسطة بينه وبين الحق إلا واحد**،كاللوح مع القلم. وقسم له **عدّة وسائط**،وينقسم قسمين: قسم **وجوده متوقّف على وسائط أكثرها ظاهر** بما لا يظهر في ذاته للكثرة التركيبية فيه حكم أصلاً،بل يعقل ذلك فيه لا غير،كالملائكة المخلوقة تحت مرتبة الطبيعة،وكمظاهرها المثالية التي يظهر فيها،وكالعرش والكرسي وما اشتملا عليه من الصور البسيطة والمخلوقات. والقسم الآخر ما **ذاته متكثرة ومتولّدة من مركّب أو مركّبات وبسائط**،ويتضاعف التركيب والكثرة متنازلاً. وكذلك حكم الإمكان الوسائط حتى ينتهي الأمر إلى الإنسان،فإن **وجود صورة الإنسان من كونه بشراً يتوقّف على اجتماع النّسب من كل المراتب**. و**لكل ظهور وحُكم استناد إلى مرتبة الإلهية**.. وكل موجود **لا يعرف ربّه إلا من حيث النّسبة التي لها حكم الأغلبيّة في وجوده**،بحسب المرتبة التي وجد فيها التي اقتضت له وجود

المعيّن من اختلاف الحقائق بقهرها،حكم باقي الحقائق والنّسب الخفيّة الحكم الذي في ذلك الموجود،و**غلبتها لمناسبة عينية وغيبية وحالية ووقتية**. وفي تلك المرتبة يُشهد مبدأ ظهور ذلك الموجود،وإليها ينتهي آخره.. فتعيّن كل اقتران وجودي بحقيقة كل مخلوق من المخلوقات وظهوره بها وفيها يسمّى اسماً من الأسماء وأحد التعيّنات،وهو المنسوب إلى الشيء من حيث الوجود،هو **دلالة الاسم على الذات**. والتعيّن المعتبر فيه من حيث الأمر الذي عرض له الوجود وتعيّن به هذا الظهور الخاصّ،هو المسمّى خلقاً وسِوىً. والمعنى المتعيّن المعقول في البين،لا باعتبار الوجود وحده ولا باعتبار العين وحدها،هو ما يمتاز به الاسم عن باقي الأسماء من المعنى المختص به. والأمر الشامل لمعاني الأسماء كلّها بالحيطة والحُكم والتعلّق،ما توافق منها وما تخالف،هو **الألوهية**. **فشهود الحق سبحانه في ذاته الأعيان الثابتة**،التي هي معلوماته ومخلوقاته،عبارة عن **رؤيته في حضرة علمه الذاتي** من حيث عدم مغايرة علمه له ما يستلزمه ذاته من الحقائق اللازمة لوجوده التي هي أسمائه الذاتية ،ولوازم تلك الأسماء وتوابعها المسماة أسماء الصفات،ولوازم تلك أيضاً التي هي أسماء الأفعال وأنواع الكيفيات والتعيّنات الحاصلة من الاقتران الوجودي وتداخل أحكام الأسماء وتوجهاتها بصورة ما بينها من التناسب والتباين،وما يحصل من اجتماع تلك الأحكام والنّسب أيضاً على اختلاف ضروب.. وهذا **الشهود إلهي علمي ذاتي**: شهود المفصل في المجمل،والكثير في الواحد. وكلها معدومة لأنفسها،غير موجبة كثرة وجودية في ذات ربّها،فإنها بأجمعها نِسَب عِلمه المعقول،تعدّدها باعتبار صور المعلومات في ذات العلم بها،ولا وجود لشيء منها في غير ذات العالِم.. وأما **شهود الحق الموجودات فيما تميّز عنه بتعيّنه** فحسب،لا بغير ذلك،ممّا لا حكم للإمكان فيه إلا من وجه واحد،فهو **شهود وجودي عِيّاني** كشهود الأشياء في ذات القلم الأعلى ووجود اللوح المحفوظ ونحوهما ممّا نزل عنهما،كالعرش والكرسي،وكحديث آدم عليه السلام في أخذ الذرّ،فافهم. وما يتوقّف وجوده على الحق سبحانه فحسب،إيجاداً وحُكماً،فهو الذي ينضاف إليه حُكم الإمكان من وجه واحد،ويُضاعف وجوه الإمكان وأحكامه على قدر الوسائط والشروط والتقدّم والتأخّر الاستعدادي المُظهر والمُثبت أوليّة الأشياء وآخريتها. وتعلّق العلم بالشيء في الحضرة العلمية المجردة من حيث صلاحيته لقبول التعيّن الوجودي والأمر الإرادي والتوجّه الإلهي وتوقّفه على سبب أو أسباب،هو **شهود ذلك الشيء في مرتبة إمكانه**. فالإمكان والممكن والشهود والمشهود والتعلّق والرؤية ونحو ذلك،كلها **نسب في علم الحقّ لا أمور وجودية**،وعلمه في حضرة أحدية ذاته المنبّه على حكمها ليس بأمر زائد على ذاته،إذ لا كثرة هناك بوجه أصلاً.. فما لا حكم للإمكان فيه ولا واسطة في حقّه من مقام التركيب والقيد الزماني،هو **عالم الأمر**. وما زاد على ما ذكرنا وخالفه في هذا النّعت المذكور،فهو **عالم الخلق**.. ولمّا كان **متعلّق معرفة كل عارف** إنما هو مرتبة الحق سبحانه،وهي **الألوهية وأحديتها**،أمر في كتابه العزيز نبيّه الذي هو أكمل الخلق مكانة واستعداداً فقال: **(فاعلم أنه لا إله إلا الله)** مُنبهاً له ولمن تبعه على ما يمكن معرفته والظفر به. ومعلوم أن الألوهية مرتبة مرتبطة بالمألوه ومرتبط بها المألوه،لما يقتضيه **سرّ التضايف**،وأنها واحدة لما يلزم من المفاسد أن لو لم يكن كذلك.. فمتعلّق طلبنا،من حيث نحن إذا وفّقنا،هو أن **نعرف نسبة مألوهيتنا من ألوهيته وحُكمها فينا بنسَبها المعبّر عنها بالأسماء**. وهذا هو **معرفة صورة ارتباط العالم بموجده وارتباط موجده بهِ**،وليس إلا **نسبة تجلّيه الوجودي المنبسط على أعيان المكوّنات حتى انصبغت بنوره**.. فاسمع الآن **سرّ الجمع والوجود والإيجاد والترتيب**،و**السرّ الغائي المقصود**.. **كشف السرّ الكلّي وإيضاح الأمر الأصلي**،**مرتبة الجمع والوجود**: اعلم أن **أول المراتب** المعلومة والمسماة المنعوتة،**مرتبة الجمع والوجود**. وقد يعبّر عنها بعض المحققين **بحقيقة الحقائق وحضرة أحديّة الجمع ومقام الجمع** ونحو ذلك. ونسبة حكمها وأثرها إلى ما يَليها من أمهات الحقائق الإلهية والكونية كالوجود العام وأمّ الكتاب ونحوهما،نسبة الذكورة إلى الأنوثة،والمجموع أمر واحد راجع لذاتٍ واحدة. ولهذه الذات من حيث الرتبة الكليّة اعتباران ونسبتان: اعتبارها من حيث جمعها وإحاطتها ووحدتها،واعتبار كونها ليست غير الحقائق المذكورة التي اشتملت عليها. فمن حيث نسبة الجمع والإحاطة تسمّى حضرة الجمع ومرتبة أحديّة الجمع التي تليها حضرة الألوهة،ونحو ذلك. ومن حيث إن الوجود الظاهر المنبسط على أعيان المكوّنات ليس سوى **صورة جمعية تلك الحقائق**،تسمّى **الوجود العام والتجلّي الساري في حقائق الممكنات**،وهذا من باب تسميّة الشيء بأعمّ أوصافه وأوليها حُكماً وظهوراً للمدارك تقريباً وتفهيماً،لا إن ذلك اسم مطابق للأمر في نفسه. وأما الاسم النور والظاهر وأمثالهما،فصور أحوال هذه الذات ومراتب تعيّنات لها،فافهم. ولكل حقيقة من حقائق العالم والأسماء الإلهية أيضاً،من حيث الرتبة الكليّة،اعتباران أو حُكمان: أحدهما: نسبة **الافتقار والطلب من حيث التوقّف في الظهور على السّوى**،والآخر: نسبة **حكم التعيّن والقبول للأثر والطلب** حيث كان يستلزم حكم الحاجة ويُنافيه الغنى المطلق. لكن قد يكون الفقر ظاهر الحكم مع عدم التعلّق بالغير كافتقار الشيء إلى نفسه،فهو غنيّ عما سواه،وإن لم يُعَرّ عن حكم الحاجة.. و**الجهل بهذه الذات** عبارة عن **عدم معرفتها مجرّدة عن المظاهر والمراتب والتعيّنات**،لاستحالة ذلك فإنه من هذه الحيثية لا نسبة بين الله سبحانه وبين شيء أصلاً.. ويتعذّر معرفة هذه الذات أيضاً من حيث عدم العلم بما انطوت عليه من الأمور الكامنة في غيب كُنهها التي لا يمكن تعيّنها وظهورها دفعة بل بالتدريج،فإن للوجود الإلهي والحكم الجمعي الذاتي بحسب ظهوره لكل عين وبحسب تعيّن ظهوره في مرتبة كل كون تجلّياً خاصاً وسرّاً لا يمكن معرفته مطلقاً إلا بعد الوقوع.. **أحببتُ أن أعرَف**،**التوجّه الحُبّي**: **الطلب الأول الآلي من حيث الاجتماع الأسمائي بالتوجّه الذاتي**،**حالُ ذاتيّ للأسماء لا لموجب خارجي**،إذ ليس هو ثَمّ،فهو **مَيْل معنوي بحركة غيبية** من إحدى الحقائق الأسمائية الأصليّة بقوّة النّسبة الجامعة لظهور حُكم الاتّصال والاجتماع بين سائرها،ليظهر صورة جُملتها ويظهر مُسمّاها من حيث تعيّنه في المرتبة الجامعة لها من غيبه وحِماه الأعزّ.. فالميْل الأول المنسوب للأسماء الذاتية هو **الإرادة والتعلّق الخاص من النسبة الجامعة**،المُظهر حكم الميل من إحدى الحقائق في الكلّ،هو **باعث المحبّة المتعلّقة بكمال الجلاء والاستجلاء**.. وهذا الأمر هو المنبّه عليه في سرّ الأوليّة ب: أحببت أن أعرف،و**المحبّة لا تتعلّق بموجود أصلاً**،لاستحالة طلب الحاصل [تعلّق المحبّة إنما يكون بأمر معدوم عند الطالب حال الطلب وبالنسبة إليه،وإن كان موجوداً في نفسه أو بالنسبة إلى سواه. فلا يصحّ أن يكون الحق سبحانه مطلوباً لأحد ولا محبوباً إلا للإنسان الكامل والندر من الأفراد المشاركين للكمّل في هذا الذوق.. فمتعلّق المحبّة أمر معدوم عند الطالب وبالنسبة إليه حين الطلب].. ومتعلّق الضمير في التاء من: **أحببت**،**النّسب الربانيّة بصفة الطلب للمربوب**،لما علمت أن المتضايفين لا يثبت أحدهما ولا يعقل بدون الآخر وجوداً وتقديراً،وهكذا هو الأمر في كل ما يقتضي التضايف من الحقائق والنّسب والمراتب والنّعوت والصفات ونحو ذلك. [قال الفناري: تفسير الكمالين: أن **كمال الجلاء**

هو كمال ظهور الحق بالإنسان الكامل،**وكمال الاستجلاء** عبارة عن جمع الحقّ بين شهود نفسه بنفسه في نفسه وفيما امتاز عنه،فيُسمّى بسبب الامتياز غَيراً ولم يكن كذلك قبله]. **ولا يطلب شيء غيره دون مناسبة جامعة بينهما**،هذا محال كشفاً. والمناسبة عبارة عن كل أمر جامع بين شيئين أو أشياء تتماثل في الاتّصاف بأحكامه وقبول آثاره،وتشترك فيه اشتراكاً يوجب رفع التعدّد من بينها والامتياز،لا مطلقاً،بل من جهة ما يُضاهي به كل منها ذلك الأمر الجامع وما فيها منه.. والتضادّ والتبائن إنما يقع بين الأشياء من حيث خصوصيتها المميزة كُلاً منها عما سواه. **ولكل مناسبة ثابتة بين طالب ومطلوب رقيقة رابطة بينهما**،هي مجرى حكم المناسبة وصورته،وتجذب تارة من أحد الطرفين وتارة من كليهما. فمن طرف العبد مع الحق تعالى يسمّى **توجّهاً بالسّير والسلوك نحو الحق** في زعم السالك والطالب أو نحو ما يكون منه،ومن جهة الحق سبحانه يسمى **تدلّياً بتحبّب وإجابة**. والجذب والباعث من الطرفين يكون **بسرّ المحاذاة والمقابلة المعنوية المُظهرة حُكم المناسبة تماماً**. والالتقاء يكون في الوسط إن اتّحد زمان الانبعاثين وتحقّقت المحبة من الجهتين،فكان كل منهما مُحباً محبوباً،ويسمّى هذا اللقاء والحال عند المحققين **بالمُنازلة**. وإن لم يكن اللقاء في الوسط فإلى أيّ الجهتين كان أقرب حُكم لصاحبه بالأولية في مرتبة المحبوبية وبالآخرية في رتبة المحبيّة،والأولية هنا للاسم الباطن والآخرية للظاهر،وسواء كان هذا الأمر بين مخلوقين أو بين حقّ وخلق. ويزيد الطلب حيث يزيد العلم،إذ **المحبّة التي هي أصل الطلب تابعة للعلم**،تقوّى بقوة العلم فيقوى أثرها. وهذا الأمر في رتبة السالك يسمّى **بالتنزّل** ما لم يقع الالتقاء في الوسط ولم يبلغه السالك،وإن حصل الالتقاء بعد تجاوز الرتبة الوسطية المعبّر عنها بالمنازلة،سُمّي ذلك في ذلك العبد السالك **بالتداني**،وفي حقّ الربّ **بالتدلّي**.. وأما **الصورة الوجودية الظاهرة لنفسها**،الحاصلة من الاجتماع الأول الأسمائي،فهي **صورة الرحمن**. والتجلّي هو من الله مُسمّى الأسماء،**ومرتبة التجلّي** هو المسمّى **بحقيقة الحقائق**،وفي التحقيق الأوضح هي **الرّتبة الإنسانية الكمالية الإلهية المسماة بحضرة أحدية الجمع**. فالرحمن اسم لصورة الوجود الإلهي من حيث ظهوره بنفسه،والرحمة نفس الوجود،والصفة الربيّة خَفيّة الصورة ظاهرة الحُكم. وأوّل ظهورها لها فيما تعيّن بها وتعيّنت به،فشهد الشيء نفسه ومظهره بالتعيّن،مُسمّى بالرحمن. والاسم الله للمرتبة والحقيقة الجامعة: (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيّاً ما تدعوا فلله الأسماء الحسنى). فكل مرتبة واسم وأمر يتعلّق به الدعاء ويكون قبلة للسؤال لا يخلو من حكم هذين الأصلين،وإليهما ينضاف وينتهي أمره،وهما **الوجود والمرتبة** جمعاً وفُرادى.. ثمّ إن الاسم **الرحمن** باعتبار **انبساط نوره في الخلاء على الممكنات** المعلومة وظهورها به وتعيّنه وتعدّده بحسبها،مع وحدته في نفسه،يسمّى عند أهل التحقيق **نَفَساً**،كما نطقت به النبوة تفهيماً واعتباراً بحكم الطبيعة عندنا وفي نشأتنا،وهما الميزانان المشار إليهما في قوله تعالى: (سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم).. فمن حيث إن **الموجودات كلمات الحق** سبحانه،فإن أصلها النفس الرحماني وظهورها بكُنْ وهو القول الإلهي لكل مُرادٍ تكوينه.. فالنفَس المذكور بالنسبة إلى مطلق النشأة الكلّية الوجودية والموجودات الكونية الصادرة من الربّ سبحانه،التي هي كلمات نفسه وحروفه،**بُخار** عامّ هو نتيجة **الاجتماع العام الواقع بين الأسماء الذاتية بالتوجّه الإلهي الغيبي الحُبّي الإرادي**،ويسمّى: **النكاح الأول ومنزل التدلّي ومرتبة العماء وحضرة نفوذ الاقتدار**،ونحو ذلك.. وهذا **البخار النفسي الكلّي الرحماني** ليس ممّا يُدرك ظاهراً وتتعيّن له صورة مُشخّصة لُلطفه وكلّيته،هذا مع أنه سارٍ بالحقيقة في كل ما يوجد.. فالنّفَس من حيث مطلق الصورة الوجودية الظاهرة **أوّل مولود ظهر عن الاجتماع الأسمائي الأصلي** من حضرة باطن النّفس وروحه.. **مراتب النكاح**: مراتب النكاح أربع: أولها: **التوجّه الإلهي الذاتي** من حيث الأسماء الأوّل الأصلية التي هي مفاتيح غيب الهوية الإلهية والحضرة الكونية. وثانيها: **النكاح الروحاني**. وثالثها: **النكاح الطبيعي الملكوتي**. ورابعها: **النكاح العنصري السفلي**. وليس للنكاح مرتبة خامسة غير **معقولية جَمعيّتها**،وتختصّ بالإنسان. والنتيجة في الأصل مطلق الصورة الوجودية،وفي ما نزل الوجودات المتعيّنة. والاختلاف بحسب النكاح،وهو سرّ الجمع. وحُكمه في كل مرتبة بالسريان بحسب ما تقبله تلك المرتبة،ولذلك يظهر التفاوت في الجمعيات فيكون بعضها أعمّ حُكماً وأكثر إحاطة.. **الترتيب الوجودي**: حقيقة الترتيب المُستلزم لحقيقة التقدّم والتأخّر والتوسّط النّسبي،كاستلزام كل عين عين أحوالها،لانسحاب حُكمها عليها ودخولها تحت حيطة تلك العين وتبعيّتها لها. وهذا من أخفى أسرار هذه المسألة،ولا تُعرف إلا ببحث تفصيلي.. فعَلم الحق سبحانه بالعلم الذاتي والتعلّق الأزلي بها ومنها،ما يقتضي البُروز في **الرتبة الأولى الإيجادية** كالقلم الأعلى فأبرزه،والأمر فيه من جانب الحقّ تعالى عبارة عن **استجلائه في عَمائه من كونه مَجلىً لباطنه**،أوّل تعيّنات وجوده في أول مجاليه الممكنة،فشهد في ذلك الممكن الأول ما سيظهر من العماء من التعيّنات العلمية بالصورة الوجودية في عالمي الأرواح والأجسام ممّا يستوجب الظهور بالإيجاب العلمي والقِدَم الأصلي على التعيين أو غير مقدّر. فلما ظهر **القلم الأعلى**،تبعه في الظهور انضياف حقيقة الانبعاث إلى التوجّه السابق صورة عين **الحقيقة اللوحيّة النفسيّة**،وذلك مع سريان أحكام الأسماء والمراتب المذكورة المستندة إلى الغيب الجمعي الوجودي الإلهي المجهول المعلوم الذي هو ينبوع الآثار كلها. وصورة الأثر الأول هو **الوجود المنبسط على الأكوان**،والاختلاف المدرك في الوجودات المتفرعة عن الوجود الواحد راجع إلى اختلاف الحقائق الكونية القابلة،ليس لاختلاف الوجود في نفسه ولا لأن ثمّة وجودات كثيرة مختلفة بالحقائق.. وهذا الأثر المذكور دائم الظهور عن غيب ذات الحقّ،وهو المسمّى **بالتجلّي السّاري في حقائق العالم** علواً وسُفلاً،على حسب الترتيب الواقع،وهو المعبّر عنه أيضاً **بالفيض والإمداد الإلهي**،المقتضي قوام العالم وبقائه.. واعلم أن **للحقائق الكونية والمراتب الأسمائية** ونِسبها فيما بينها بأجمعها،**تناسُباً وتنافُراً** ذاتياً غير مجعول. فالتناسب يستدعي ظهور حُكم الجمع الأحديّ الأسمائي الإلهي،فيسمّى ذلك الظهور في مرتبة تلك الحقيقة وجوداً مُعيّناً يُلازمه البقاء بحسب التناسب،المُبقي صورة الاجتماع،المستلزم ظهور حكم الجمع الأحدي،ولكن بموجب حكم المرتبة التي حصل فيها ذلك الاجتماع: إما بين الأجزاء وإما بين جملة من الحقائق،حتى ظهر بواسطة ذلك الاجتماع سرّ التجلّي الجمعي.. وأما **التنافُر** فهو بغلبة حكم ما به الامتياز المنشئ للتعدد،ويقتضي عكس ما ذكرناه في التناسب،فيكون عنه الموت وهو الافتراق بين الأرواح والأشباح والفناء والعدم.. وأما **التفاوت** في التقدّم والتأخر والبطء والسرعة والبقاء والنفاد،فبحسب التفاوت في المناسبة وظهور حكمها وحكم ما مرّ ذكره،وبحسب ارتفاع حكم ذلك.. ثمّ تعيّن بعد انبعاث اللوح عن القلم الأعلى،في مرآة النفس الرحماني،**مرتبة الطبيعة** من حيث ارتباطها وظهور حكمها في الأجسام وبها،وذلك في **الهباء الأول** المسمى عند بعضهم **بالهيولى الكلّ**،وإليها تنتهي إحدى مراتب النكاح من وجه وباعتبار،ومن العرش إلى مقعّر الفلك المكوكب الذي هو أحد وجهي الأعراف (أعني الوجه الذي يلي جهنم) ينتهي

حكم النكاح الثاني من وجه أيضاً كما مرّ. ثمّ يتنزّل الأمر على الترتيب إلى النكاح الرابع العنصري،حتى ينتهي إلى الرتبة الخامسة الجامعة المختصة بالإنسان.. ثمّ تعيّن بعد معقولية مرتبة الهباء معقولية **مرتبة الجسم الكلّ**،وأوّل صورة ظهر تعيّنها فيه صورة العرش المحيط. وإنما قُلت في الطبيعة والهباء والجسم الكلّ إنه تعيّنت معقولية مراتبها،ولم أقل: ثمّ ظهرت الطبيعة ولا ثمّ ظهر الهباء وكذا الجسم الكلّ،من أجل أن كل واحد من الثلاثة **أمر غيبي كلّي لا تتعيّن له صورة في الخارج**،فهو لا يزال غيباً،والحق سبحانه له الوجود البحت الواحد فلا يظهر عنه إلا وجود،ولا يمكن أن يتعلّق قدرته بما لا وجود له في غيبه ليكون كذلك.. فشأن القدرة إخراج الأشياء المعدومة من كونها موجودة في علم الله،معدومة لأنفسها،إلى الوجود العيني حتى تتعيّن وتظهر لنفسها ولأمثالها. ولما كان **الجسم الكلّ والهباء والطبيعة ممّا لا انتقال له من الوجود العلمي والحضرة الأسمائية الكليّة الذاتية**،لذلك قُلنا: تعيّنت معقولية مرتبة كذا،ولم نقُل: ثمّ وُجد كذا،فإنه لا يصحّ. والذي تجدّد لهذه الحقائق وأمثالها من الأسماء الأول،كون الحق سبحانه أظهر بعض معلوماته بتجلّيه الوجودي الواقع في عمائه بها،فانتقلت تلك المعلومات المقصودة بالتوجه الإيجادي انتقالاً معنوياً من العلم إلى العين،وجعل هذه الحقائق الثلاث الكلية وما يُشاركها من أمهات الأسماء شرطاً في ذلك المعنى الإيجادي المكنّى عنه بالتنقّل،مع أنه لا تنقّل هناك. ثمّ جعل ما أظهر بهذه الحقائق مجالي لظهور أثره سبحانه فيما سواه،وأقامها مجالي له تعالى من حيث هذه الحقائق،فهي **مراتب تجلّيه ومنزل تدلّيه ومَرايا ظهوره**. فالحقائق المنسوبة إلى الحقّ من حيث الاسميّة والوصفيّة،والمنسوبة إلى الكون،كلها من وجه أسماء ذاتيّة للحق،ومن وجه مجالٍ لذاته،ومن وجه أتمّ من الوجهين: مجالٍ لذاته لا مطلقاً،بل من حيث مجاليه الكليّة وأسمائه الذاتية الكلية،ومن وجه هي أحكام وحدته وأحوال غيب ذاته ظهرت لها ولبعضها بعضاً من باطنه سبحانه لظاهره،وذلك بحسب تعيّناتها وبحسب حُكمه من حيثُها.. ثمّ ظهر عن الحقّ وبهِ،وبواسطة ما ذكر من المراتب والمظاهر،مُضافاً إلى ذلك تأثير حركة العرش الظاهرة وروحه وصورته: صورة الكرسي وروحه وحركته. وإنما قُلت: **حركة العرش الظاهرة**،لأن الحركة فيما تقدّم **غيبيّة أسمائية وروحانية معقولة وذهنية مثالية**،وفي العرش تمّت مراتبها بالحركة الصورية الحسيّة فتربّعت،فحصل الاستواء الذي لا يخفى سرّه..

ثمّ ظهر بعد **الكرسي الكريم**،الذي هو الفلك المكوكب،صورة **العناصر الأربعة**،مع تأثير حركتي العرش والكرسي. ثمّ ظهر بعد العناصر **السماوات السبع**،ثمّ ظهرت **المولّدات** بعد الأفلاك السبعة على حسب الترتيب المعلوم،والإنسان منتهى تلك الآثار ومجتمعها. فإذا انتهى الأمر إلى صورة الإنسان انعطف من صورته إلى الحقيقة الكليّة الكمالية المختصّة به،المسماة بحقيقة الحقائق. هكذا دائرة تامّة كاملة دائم الحُكم إلى حين انتهاء ما كتبه القلم من علم ربّه في خلقه،ويقضي الله بعد ذلك وقبله ما شاء ويحدث من شأنه ما يريد.

واعلم أن جميع **الصور المدركة في العالم** هي صور الحقائق الأسمائية والمراتب الإلهية والكونية،وصور لوازمها من النّسب والإضافات والصفات والعوارض كالأحوال وغيرها فمطلق **ظاهر النور**،وما به الإدراك الحسّي هو صورة الوجود المطلق وحُكمه من حيث عروضه واقترانه بما ظهر به من الحقائق المستجنّة فيه أزلاً.. **الإنسان الكامل**: الغرض التنبيه على بعض ما يشتمل عليه **المرتبة الإنسانية الكمالية** ممّا هي مودَعة في غيب الإنسان نوعاً،ويتحقّق به الواحد بعد الواحد ممّن شاء الله من كُمّل عباده.. وكلّ ما سبق ذكره كالمقدمات والمبادئ لفتح هذا المُقفّل وتفصيل هذا المجمل،من حيث إن الإنسان هو **العلّة الغائية المقصودة من الكون وفتحه وتحصيله**،واستجلاء الإنسان لهذا الأمر في ذاته على التعيين دون مزج تفصيله.. **حقيقته**: حقيقة الإنسان وحقيقة كل موجود: عبارة عن **نسبة متميزة في علم الحقّ** من حيث أن علمه سبحانه عين ذاته،فهو **تعيّن في باطن الحق أزليّ وتشخّص معنوي كلّي**. وله بكل مرتبة ارتباط ذاتي وحالي ونسبي عارضي،سيما من حيث الإحاطة المختصة بالعلم المطلق والوجود الشامل المحقق ومن حيث كمال الدائرة الإنسانية أيضاً. فما وقع من ذلك الارتباط في المراتب الأُول الأصلية التي هي أمهات الحضرات،كالاسم المُدبّر وأم الكتاب ونحوهما،كان مسمّىً ومنعوتاً بـ**المناسبات** و**الائتلاف المعنوي** و**الروحاني** و**الشؤون الذاتية**. وما وقع من ذلك في حيّز الاسم الظاهر لتضاعف حكم الجمع والتركيب،وتحكّمت فيه نسبة التفصيل التي يسمّى الحق من حيثُها بالمُفصّل،سُمّيت **مناسبات صورية جسمانية طبيعية وأحوالاً وأعراضاً ولوازم** ونحو ذلك.. **مِمّ وُجد**؟: وُجد من الشطر المتميز بالتعيّن من الغيب المطلق الإلهي الذي لا تعيّن فيه لشيء ولا استناد لحُكم ولا اسم في دائرة الحضرة العمائية التي هي محلّ نفوذ الاقتدار والعرصة الجامعة للممكنات،وذلك بحكم أحدية جمع الجمع الظاهر حُكمه في كل شيء بحسب سابق تعيّنه في الحضرة العلمية الأحدية الإلهية الذاتية الجامعة،لا المرتبيّة.. **فيمَ وُجد**؟: أما من جهة الحقّ بالوجه الكلّي،فإنه وُجد في **دائرة الحضرة العمائية**. وأما من حيث خصوصية كل موجود فإنه وُجد في مرتبته الخاصة به من حيث نسبتها إلى العماء،فإن العماء من جملة خصائصه **الإحاطة بجميع المراتب الكونية والحضرة الإلهية**. والإيجاد المذكور يحصُل من حيثية الاسم الظاهر والنور والخالق وأخواتهم من الأسماء الكلية،لكن بحسب الشأن الذاتي الإلهي الذي تعيّنت فيه صور معلومية ما قصد الحق إيجاده،إنساناً كان أو غيره،وذلك الشأن هو الاسم الذي يستند إليه من وُجد بحكم تعيّنه،وبين كل اسم ذكرنا والاسم الآخر فروق شتّى وإن تُوهّم ثبوت المِثليّة،فافهم.. **كيف وُجد**؟: **الكيفيات لا تنجلي**،ولكن **تُستجلى في المراتب**،في كل مرتبة بحسب نسبة الناظر في المرتبة حال النظر والشهود،وبحسب حظّه من تلك المرتبة ومقتضى حكمها فيه. فإن كان مشهده التنوع فحسب،فهو منتقل في أحكام نسب المرتبة ووجوهها ورقائقها. وإن انضاف إلى مشاهدته التنوع إدراكه للأحدية التي ترجع إليها أحكام تلك الكثرة النسبية ويراها منبعاً لتلك الأحكام ومَحتداً للوجوه المنسوبة إلى المرتبة والمقام،أحدية أو كثرة كانت،فحينئذ يُعلم إن قد تمّ له الإدراك لتلك المرتبة مثلاً أو المقام. اعلم أن للإنسان من حين قبوله لأول صورة وجودية حيث لا حيث ولا حين،بل حال مفارقته بالنسبة والإضافة مرتبة تعيّنه بالحضرة العلمية الإلهية الأزلية،والتنقّل المعنوي المُخرج له من الوجود العلمي إلى الوجود العيني،تقلّبات في صور الموجودات طوراً بعد طور،وانتقالات من صورة إلى صورة. وهذه التنقلات والتقلبات هي عروج للإنسان وسلوك من حضرة الغيب الإلهي والإمكان والمقام العلمي الإلهي في تحصيل الكمال الذي أهّل له واقتضته مرتبة عينه الثابتة باستعداده الكلّي.. فأوّل ظهور تعيّن كل شيء هو من حال تعلّق الإرادة الإلهية بنسبة التوجه الأمري إليه للإيجاد الذي هو عبارة عن ظهور ذلك التعيّن العلمي بالقدرة صورة ظاهرة لنفسها،وهو **انصباغ الأمر الإلهي الوجودي بالتعيّن العلمي الإرادي صبغاً نورياً ثابتاً بالتعلّق حاصلاً بالاقتران**.. فيظهر الشيء المراد وجوده في الرتبة القلمية،ثم اللوحية،ثم لا يزال يتنزل ماراً بكل حضرة ومُكتسباً وصفها ومنصبغاً بحكمها،مع ما هو عليه من الصفات الذاتية الغيبية العينية والحاصلة له

بالوجود الأول.. [ذكر الشيخ مراتب السلوك كلها]. واعلم أن **أرواح الكُمّل** وإن سُميت جزئية بالاعتبار العام المشترك،فإن منها ما هو كلّي الوصف والذات،فيتّصف بالعلم وغيره قبل تعيّنه بهذا المزاج العنصري من حيث تعيّنه بنفس تعيّن الروح الإلهي الأصلي وفي مرتبة النفس الكليّة،فيكون نفس تعيّن الروح الإلهي بمظهره القدسي تعيّناً له،فيشارك الروح الإلهي في معرفة ما شاء الله أن يعرفه من علومه على مقدار سعة دائرة مرتبته التي يظهر تحقّقه بها في آخر أمره. ثمّ يتعيّن هو في كل مرتبة وعالم يمُرّ عليها إلى حين اتصاله بهذه النشأة العنصرية تعيّناً يقتضيه حكم الروح الأصلي الإلهي في ذلك العالم وتلك المرتبة.. فافهم هذا،فإنه من أجلّ الأسرار،ومتى كشفته عرفت سرّ قوله صلى الله عليه وسلم: كنت نبياً وآدم بين الماء والطين اهـ،وسرّ قول ذي النون وقد سئل عن **ميثاق ألست**: هل تذكُره؟ فقال: كأنه الآن في أذني.. ورأيت من يستحضر قبل ميثاق ألست ستة مواطن أخرى ميثاقية،فذكرت ذلك لشيخنا فقال: إن قصد القائل بالحضرات الستة التي عرفها قبل ميثاق ألست الكلّيات فمُسلّم،وأما إن أراد جملة الحضرات الميثاقية التي قبل ألست فهي أكثر من هذا.. [يقول الفناري في شرحه: المفهوم من هذا أن للكامل الأحدي السّير في كل مقام ومرتبة يمُرّ عليهما مع الحق ميثاقاً يقتضيه حاله في ذلك المقام أو المرتبة،فإن اعتبر أن مواطن ميثاق ألست هو ما فيه حكم سماء القمر لمّا رأى النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج آدم في السماء الدنيا،فالمواطن الستة الكليّة التي قبله: إما بحسب العنصريات،فيحتمل السماوات الستة التي فوقها. وإما بحسب المراتب الكونية الدائمة،فالقلم واللوح والعرش والكرسي وفلك البروج وفلك المنازل. وإما بحسب المراتب التي فوق الأجسام المتعينة،فالقلم واللوح والطبيعة والهباء والمثال والجسم الكل. والله أعلم بحقيقة الحال]. والعارف المحقّق المُشاهد إذا رُزق الحضور التام الصحيح كان حيّاً عالِماً بالمواطن التي ينتقل إليها ويتطوّر فيها،عارفاً بأحكامها وبما يُنشئ الحقّ له وبهِ في العوالم من النّشآت. والمُرتبطة نفسه بالبدن ارتباطاً يُعوّقه عن الوصول إلى الكمال الذي يستعدّ له الإنسان من كونه إنساناً،ولم يُحصّله بوهْب أو كسب فيما أمكن التكسّب فيه،بَقي في أسفل سافلين،ويكون انتقاله وسيره فيما قُدّر له المرور عليه من المواطن وتلبّسه بالصفات والأحوال بحسب ما أودع الله تعالى في تلك المواطن والعوالم من الخواص،وبحسب خواص نشأته وآثارها فيه،وهو في كل ذلك لا يعلم في مادا ينقلب ولا ما يؤول إليه أمره.. فالأمر دائرة و**السّير دوريّ لا خطّي**،فمن قُدّر له إتمامها تَمّ له السلوك وكمُل،وابتدأ يُنشيء بسَيره دورة إلهية أخرى.. **من أوجده؟**: أوجده الحق من حيث تجلّي باطنه لظاهره بموجب تعيّنات شؤون ذاته الظاهرة بوجوده الواحد أصلاً،المتكثّرة من حيث تعدد الشؤون المذكورة،وكل ذلك بداعي المحبّة الإرادية وحكم النسبة الجامعة الأصليّة.. **لِمَ وُجد؟**: وُجد للتحقّق بالكمال المتوقّف على الظهور والسريان المُفضي إلى انصباغ كل فرد من أفراد مجموع الأمر كلّه بحكم الجميع وصورته بوساطة بعضه بعضاً،وارتباط النسب بالحكم ظاهراً أيضاً على نحو ما كانت عليه باطناً،ليحصُل الكمال ويظهر بالجمع بين الغيب والشهادة حكم كل ما اشتملا عليه وصورته،فتتمّ الاعتبارات العلمية وتظهر الأحوال والكيفيات الوجودية تماماً وظهوراً فعلياً شهودياً وانفعالياً مشهدياً.. **سِرّ التأثير**: سرّ التأثير باعتبار تأثير الأشياء بعضها في البعض،وتأثير الجملة في الإنسان،مع أنها بأسرها محلّ فِعله ومظاهر آثار مقامه الكريم. فاعلم أن الشهود الأتمّ الأكمل قضى أن كل ما يسمّى **مرآة** و**مَجلى** و**مظهراً** و**عيناً** ونحو ذلك،ليس سوى **تعيّنات صُور أحوال ذات الحق** سبحانه على ما بينها من التفاوت في الحكم،والحقّ من حيث باطن هويته مُتجلّ في عين كل فرد من أحواله المتميزة التي تعيّنت وظهرت له ولبعضها بعضاً به منه من حيث نسبة الظهور،وهو الظاهر المجلى وإن ظُنّ تعدّده،وهو الباطن المتجلّي فيما ظهر منه وإن ظنّ توحّده.. و**الأثر لما بطُن فيما ظهر منه وفيه**.. **تقابل النسختين**: اعلم أن المقابلة التي تسمعها بين النسختين،وجمع الإنسان بين الحضرتين الإلهية والكونية،وأنه برزخ بينهما،وكذلك هو العماء: هو كلام مُجمل،ما لم تعرف المراد منه اشتبه الأمر عليك وتظنّ بالله الظنونا.. فينبغي لك أن تعرف أن **الإمكان** المسمى بالبحر الكوني وحضرة الكون ونحو ذلك من الأسماء،هو في الحقيقة **ظلّ الوجود الحقّ الظاهر بنوره الذاتي**. وسبب امتداده توجّه خاص من حضرة الهوية من حيثية الصورة التي حذا عليها الإنسان الكامل نحو العماء الذي هو مرتبته والمركز الذي تتعيّن به الدائرة الكونية وتستقرّ فيه الصورة الآدمية الجامعة،وذلك بين الظلّ المذكور وبين من امتدّ عنه وتعيّن منه. ولهذا الظلّ بالصبغة القديمة والحكم المُصاحب له ممّن امتاز عنه بمعنى الظليّة فقط،الاتّصاف بالظهور،وهو المجلى لغيب الهوية المطلقة من حيث إطلاقها ومن حيث هي مسماة بالاسم الباطن،فكان **ظاهر الحق مجلى لباطنه**. و**تعدّد هذا المجلى الواحد لتعدّد شؤون المتجلّي** بترتيب وتوقيت هما من جملة الأحوال المُنضاف إليها الآثار كما هو المجلى نفسه. فمتى اعتبرت الأحدية الوجودية في الحضرتين المذكورتين بنسبتي الظهور والبطون،قيل: **حقّ**. وإن اعتبرت الكثرة فيهما،جمعاً أو فرادى،وجودية أيضاً،قيل: **خَلق** و**سِوى**،أو **ظاهر** و**مظاهر**،أو **صور شؤون وأسماء**،ونحو ذلك. ومتى لم تعتبر الكثرة وجودية،بل نسبة راجعة إلى عين واحدة كما هو ذوق المحقق المعتلي على العارف وذوقه،قيل: هي **أسماء الحقّ** و**أحواله** و**نِسبه**،ونحو ذلك من الأسامي المعرّفة. وإن اعتبرت الكثرة من حيث الأمر الجامع لها وعقلت متوحّدة مجرّدة عن الصبغة الوجودية،فهي الظلّ المشار إليه المسمّى بالإ**مكان**،وهو **حقيقة العالم** و**عينه الثابتة** من كونه عالَماً. ومتى نظرت بعين الجمع رأيت **حقاً في خلق** أو **خلقاً في حقّ ظاهراً به**،أو رأيت الأمرين معاً،عارفاً بأن هذا الاختلاف في التسمية والمرتبة الحالية يرجع لنسبتي الظهور والبطون بالظاهرية والمظهرية في المرتبتين المذكورتين. فالوجود الحقّ في ذوق هذا المقام مرآة الأحوال المضافة إلى الكون،والتعدّدات المقول فيها إنها **أعيان العالم مرآة لوجوده تعالى** و**قاضيات بتعدّده**. ولمرتبة الإنسان المتعيّنة في العماء الجمع بين حُكمي الحضرتين جمعاً إحاطياً،وهو المرآة لهما ولما ينضاف إليهما وكل ما اشتملتا عليه.. و**عدد الموجودات بمقدار عدد رقائق الأسماء والصفات وأحكامهما**.. فكل نسبة حُكم،وكل حكم صورة،وكل صورة مجلى متخصّص من مجلى جامع للمجالي هو مَحتدّها،والمتجلّي هو الحق بأحواله الذاتية المتميزة به منه والمميّز للمجلى الكلّي المذكور. والوجود تجلّ من تجليات غيب الهوية وتعيّن حالي كباقي الأحوال الذاتية،فمتى لُحِظ توحّدها بأحديّة الجمع الذاتي كانت **هي هو**،ومتى اعتبر تعدّدها بحكم الامتياز والظهور كان **هو هي** وكان ظاهراً بحسبها.. **أوليّة المراتب**: للأوليّة حُكمان: حكم من حيث **الوجود**،وحكم من حيث **المرتبة المعنوية**. فأما من حيث الوجود: فالأولية تختصّ **بصورة العماء**،لأنه **مشرع الوجود ومَنبعه**. وأما من حيث المعنى: فلروح العماء وحقيقته،وليس فوقه إلا أحديّة جمع الهوية. وأما المختص بالإنسان من كونه إنساناً،إن كان من الكمّل،فله أحدية الجمع وله الأزل النافي للأوليّة.. و**الكمّل لا يستقرّ منهم في الجِنان إلا ما يناسبها منهم**،إذ الجنة لا تسع إنساناً كاملاً

ولا غير الجنة من العوالم أيضاً.. إذ **الكامل من سِنْخ الحضرة**،ولا عجب أن يكون العبد على خلق مولاه،والمولى غير متحيّز ولا متقيّد بمكان دون غيره.. مع ارتباط الكامل ومناسبته الذاتية المرتبية بكل شيء في نفس اعتلائه ونزاهته وإطلاقه عن كل صورة ونَشأة وموطن ومقام وحضرة.. **الفرق بين الاستعداد الكلّي والاستعدادات الجزئية**: الكلّي ما به قبلت الوجود من الحق حال تعيين الإرادة لك من بين الممكنات،وتوجّه الحق نحوك للإيجاد. وما تلبّست به بعد من الأحوال الوجودية فكل منها يعدّك لما يليه،كما قال تعالى: (لتركبنّ طبقاً عن طبق) أي حالاً هو متولّد عن حال. والكلّي الذي به قبلت وجودك الأول ليس وجودياً،بل هو **حالة غيبيّة لعينك الثابتة**،وما سواه من الاستعدادات الجزئية فوجودية..